AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/509 (XV)

التقرير المرحلي والتوصيات الختامية حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي

—

يونيو 2009

التقرير المرحلي والتوصيات الختامية حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي

أولا: **الخلفية**

تجدر الإشارة إلى أن المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.241 (XII) الصادر عن المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الأفريقي في يناير 2009 بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، قد رحب بالبدء في الدراسة المتعلقة بهيكل وشكل هيئة التخطيط والتنسيق القادمة للنيباد، في أعقاب تعيين "التحالف الإنمائي القاري"، وهو شركة استشارية في كينيا. وقد أكد المقرر من جديد الحاجة إلى أن تسترشد الدراسة – على وجه الخصوص – بنتائج الجزائر العاصمة (مارس 2007) وداكار (أبريل 2008) واتفق على أنه "ينبغي تعميم تقرير وتوصيات الدراسة على جميع هياكل الحكم في النيباد التابعة للاتحاد الأفريقي لدراستها لضمان تشاور واسع وملائم قبل عرضها على المؤتمر لإصدار بيان رسمي ختامي".

وأشار المؤتمر، في المقرر الصادر عنه، إلى الإلحاح على نتيجة مبكرة لعملية الدمج واتفق على أن تكتمل العملية بأسرها قبل المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الأفريقي في يونيو/يوليو 2009. وحث المؤتمر البلدان التي لم تتقدم بعد باقتراحاتها حول هيكل وشكل هيئة التخطيط والتنسيق للنيباد، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، فقد قرر المؤتمر بأن تبدأ أمانة النيباد في استخدام "شعار الاتحاد الأفريقي بصورة متزامنة مع شعار النيباد في جميع عمليات التوثيق، بغية الاحتفاظ بعلامة هوية النيباد والهياكل الحالية لتقديم التقارير في الأمانة، إلى حين التحديد النهائي حول سلطة النيباد". كما أنه أكد من جديد على أن رؤية النيباد وبرنامجها قد كان، منذ البداية، جزءا متميزا من نظام الاتحاد الأفريقي وكان في حاجة إلى أن يبقيا كذلك،

ودعا مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد إلى مواءمة برامج عملهما وصقل علاقات العمل في الفترة المؤقتة التي تؤدي إلى الدمج.

يقيم هنا التقرير التقدم المحرز في عملية إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. وهو يعرض، بصفة خاصة، النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدراسة حول عملية الإدماج، ويثير مسائل تتطلب التوجيه، ويناقش التقدم المحرز في مواءمة برامج وأنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي وتلك الخاصة بأمانة النيباد.

ثانيا: **التقدم المحرز حتى الآن:**

ثانيا–1: **الدراسة حول إدماج النيباد:**

قام المستشارون بعد التوقيع على عقدهم في ديسمبر 2008، بتقديم التقرير الأولي لوحدة تنسيق النيباد، عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية، في 7 يناير، 2009. وقد تقدمت وحدة التنسيق بتعقيبات إلى الخبراء الاستشاريين تم دمجها في التقرير الأولي. وتولى الخبراء الاستشاريون بعد ذلك إجراء مشاورات مع سلسلة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، و مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة النيباد، ووكالات الأمم المتحدة، وبنك التنمية الأفريقي، والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، علاوة على أصحاب المصلحة غير الأفريقيين.

وتمشيا مع المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي يطلب من الدول الأعضاء تقديم اقتراحاتها حول هيكل وشكل سلطة التخطيط والتنسيق الخاصة بالنيباد، كتبت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، طالبة

منها أن تتقدم باقتراحاتها، ولكن لم تتلق أية ردود. وكانت الردود الوحيدة هي الأربع التي تم تلقيها قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في يناير/فبراير 2009.

وعليه، تم تقديم مشروع تقرير الدراسة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في 15 أبريل، 2009. ومع الأخذ في الحسبان المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن تعميم تقرير الدراسة على جميع هياكل الحكم في النيباد التابعة للاتحاد الأفريقي، قام الخبراء الاستشاريون – تدعمهم وحدة التنسيق التابعة للنيباد – بإجراء مشاورات حول التقرير، ووحدة التنسيق التابعة للنيباد، ولجنة الممثلين الدائمين، ولجنة التسيير للنيباد، واللجنة المختصة للنيباد، ورئيس ومفوضي مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكان الغرض من ذلك هو توفير مدخلات لمشروع تقرير الدراسة لإثراء فحواه وتوصياته قبل تقديمه إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد.

ثانيا–1–1: **تعقيبات رئيسية على مشروع الدراسة**

شملت التعقيبات الرئيسية التي تم تقديمها على مشروع تقرير الدراسة من الذين تمت استشارتهم، على ما يلي:

أ) **فشلت الدراسة في فهم أن عملية إدماج النيباد هي في مفوضية الاتحاد الأفريقي وليست في الاتحاد الأفريقي.**

على الرغم من أن المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في مابوتو في عام 2003، والنتيجة المكونة من 13 نقطة من مؤتمر قمة استثارة الأفكار للنيباد في الجزائر العاصمة في مارس 2007، ونتائج مؤتمر قمة الاستعراض للنيباد في داكار، في أبريل 2008، تشير كلها إلى إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، فإن هذا يشكل من الناحية القانونية والمنطقية، الدمج في مفوضية الاتحاد الأفريقي التي هي الهيكل الإداري والمالي والخاص بوضع السياسة الرئيسي

والأساسي للاتحاد. وإن إدماج النيباد في الاتحاد الأفريقي يشكل إدماجا في هيكل تجريدي، وعليه، فإن عملية الإدماج تتطلب أن يتم إدماج كيان النيباد في مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن ثم، فهناك تفويض ممنوح لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فوق أمانة النيباد، بما في ذلك سلطته لتعيين الموظف التنفيذي الرئيسي لأمانة النيباد والكيان الذي يخلفها، وذلك بالتشاور مع لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد. وإن عملية إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي تدل أيضا، ضمنا على أن كيان النيباد هو جهاز تابع للاتحاد الأفريقي، وعلى كل، يتم تعريف النيباد على أنها برنامج تابع للاتحاد الأفريقي، وبالتالي فإن إدماجها يمكن أن يفهم من الناحية القانونية فقط على أنه إدماج في مفوضية الاتحاد الأفريقي وليس في الاتحاد الأفريقي. ويتماشى هذا المنهاج من الناحية القانونية مع مختلف مقررات المؤتمر.

ب) **<u>الإطار القانوني – خلق سلطة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد عن طريق بروتوكول يعتمده مؤتمر – الاتحاد الأفريقي</u>**

نجم عن الخلط أعلاه اقتراح في مشروع تقرير الدراسة بإقامة إطار قانوني للكيان الجديد للنيباد عن طريق بروتوكول يؤسسه كجهاز تابع للاتحاد الأفريقي. وإن هذا سوف يزود الكيان الجديد بقدرة قانونية على إنجاز تفويضه في البلد المضيف، وإبرام اتفاقيات مع المنظمات المحلية والدولية الأخرى. وعلى كل، فإن استخدام بروتوكول يكون منافيا للمقررات التي تعرف النيباد (برنامجا أو كيانا) وليس كوسيلة أو جهاز منفصل، بل أداة تابعة للاتحاد الأفريقي، ومن ثم فهناك إعلان مابوتو الذي طالب بإدماجها. وفضلا عن ذلك، فإن كان من الضروري إقامة النيباد ككيان قانوني منفصل، فإن الآلية الخاصة ببروتوكول ستكون أيضا غير ضرورية إذ أنه يمكن إقامة كيان قانوني منفصل عن طريق مقرر بموجب المادة 5 (2) من القانون التأسيسي.

ج) **الدور والقيمة المضافة لكيان النيباد مقابل مفوضية الاتحاد الأفريقي:**

لم يورد التقرير وصفا واضحا لأدوار ومسؤوليات كيان النيباد والروابط – فيما يتعلق بالأدوار والمهام – بينها وبين مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولم يوضح التقرير كيف يمكن أن يتم التغلب على الازدواجية الحالية للمهام بين أمانة النيباد و مفوضية الاتحاد الأفريقي، أو كيف يمكن إحداث تعاون وثيق بينهما. ويفتقر تقرير الدراسة أيضا إلى توضيح جلي للقيمة المضافة للكيان الجديد تمييزا له عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي حين أن تقرير الدراسة يضع الحالة لإقامة الكيان الجديد، فإنه قد فشل في دراسة "البيئة الملائمة" التي سيشغلها الكيان الجديد وما هو الفرق الذي سيحققه للمنظر الإنمائي للقارة ككيان متميز ولكنه داعم ومنظم بصورة ملائمة مع المجالات القطاعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

أشار مشروع التقرير إلى التداخل والتضارب الفعلي والمحتمل للمسؤوليات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد ولكنه فشل في دراسة الآثار المترتبة على هذا بالنسبة للجانبين في مجالات عملهما. كما أنه لم يشر، بصفة خاصة، إلى كيفية تسوية الازدواجية بين مختلف إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيان النيباد، وأن القيام بذلك قد برهن أيضا على المسؤولية النهائية عن برنامج تنمية أفريقيا التي تقع على عاتق مفوضية الاتحاد الأفريقي (عن طريق مسئوليها المنتخبين – رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضين). وعلى كل، فإنه نتيجة للافتقار إلى التكامل والمواءمة بين أمانة النيباد والمفوضية، فإن هذه المسؤولية النهائية لم يتم توضيحها بما فيه الكفاية لأصحاب المصلحة والشركاء الداخليين والخارجيين.

د) **إعادة تشكيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ، كلجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية:**

اقترحت الدراسة أيضا تغييرات على تسمية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولم يكن من الممكن إيجاد أساس كافٍ لتغيير الاسم. وعليه، فقد تمت التوصية بأنه ينبغي إما أن يبقى الاسم كما هو، أو في حالة إيجاد مبرر، أن يعكس الاختصار العنوان الكامل للتسمية الجديدة.

تفتقر الدراسة أيضا إلى مقترحات كافية بشأن كيفية تعزيز لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ حتى تكون أكثر شمولية مع تناوب منصف للعضوية. وفضلا عن ذلك، فإن التشكيل الجديد للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ لم تقر بصفة المراقب الممنوح فيما قبل الإدماج للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني (8) للاتحاد الأفريقي المعترف بها، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومكتب المستشار الخاص لأفريقيا التابع للأمم المتحدة. وتوضح نتائج الجزائر العاصمة المكونة من 13 نقطة أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف تشكل اثنين (2) من الجهات الأربع (4) المنفّذة للنيباد. وعليه، فإن من الضروري الإبقاء على صفة المراقب للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الشريكة. وسوف يعزز هذا الإبقاء الاستمرارية والترويج الأوسع للتنفيذ البرامجي للنيباد من قبل هؤلاء الشركاء الإستراتيجيين.

هـ) <u>الروابط الرسمية بين كيان النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي:</u>

تمت الإشارة إلى أن مشروع الدراسة قد فشل في أن يحدد بصورة واضحة الروابط التشغيلية الرسمية بين كيان النيباد والمفوضية (بما في ذلك الروابط الرسمية المديرية ومفوضيها المختصين)، علاوة على الروابط الأخرى لرفع التقارير والإشراف، وذلك مثل:

1- كيفية تعزيز وصيانة برامج عمل وتعاون وتنسيق ومواءمة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيان النيباد بغية ضمان التطور الجماعي لأنشطة النيباد وإنهاء المنهاج الحالي الشامل بين كيان النيباد وعدد من إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. وإن هذا من شأنه أن ينهي أيضا الممارسة الحالية التي يتم بموجبها مجرد إخطار مفوضية الاتحاد الأفريقي بأنشطة النيباد دون إشراكها بصورة مباشرة في تصميم تلك الأنشطة لضمان التطابق والتنظيم مع الأطر القارية المنبثقة عن المفوضية،
2- الكيفية التي تتقدم بها المجالات القطاعية لكيان النيباد بتقارير إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بما في ذلك المفوضين والمديرين المحددين،
3-كيفية ضمان أن يكون مؤتمر الاتحاد الأفريقي مشاركا على نحو أكثر في أنشطة النيباد،
4-كيفية ضمان أن تصبح البلدان غير المشاركة في النيباد، أكثر مشاركة،
5-الكيفية التي ينبغي أن يكون بها مفوضو مفوضية الاتحاد الأفريقي مشاركين في اللجان القطاعية المقترحة من خلال الدراسة.

و) **إنشاء مجلس لكيان النيباد لمراقبة عملياتها لضمان المساءلة ودعم أعمال لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ:**

اقترح مشروع الدراسة إنشاء مجلس للنيباد لضمان تنفيذ برنامج النيباد ولأن يلتزم كيان النيباد بالمقررات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي بما في ذلك سياسة شؤون الجنسين الخاصة بالاتحاد الأفريقي، ولكن تشكيل هذا المجلس لم يكن له مبرر تماما، وتشمل هذه المقترحات ما يلي:

1- ينبغي أن يعمل ثلاثة مفوضين من مفوضية الاتحاد الأفريقي في المجلس – ولكن التقرير قد فشل في تبرير هذا المقترح وأي المفوضين يكون هؤلاء،
2-ينبغي أن يعمل الموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد كعضو مسؤول سابق في المجلس – ولكن هذا قد يخلق تضاربا في المصالح خلال فترات التصويت،
3-ينبغي – من الدول الأعضاء – أن يتكون المجلس بصورة رئيسية من وزراء التخطيط – ينبغي إعادة دراسة هذا المقترح حيث أن هيكل وأداء الحكومات يختلف بين البلدان،
4-ينبغي أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ – لكن هذا لا يعطى معني سياسيا حيث أن الرئيس سيكون عضوا في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ التي يكون رئيس دولته/عضوا فيها بالفعل.

لم تعكس عضوية المجلس أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومع أن هذه المجموعات تشكل دعائم أساسية لبرنامج تكامل أفريقيا، فإن هناك حاجة إلى أن تعكس عضوية المجلس. كما طرح مشروع الدراسة أيضا مقترحات حول دور المجلس كان من الصعب دعمها. فقد تمت، على سبيل المثال، التوصية بأنه ينبغي

إنشاء لجنة تنفيذية للمجلس تقوم بالتحضير لاجتماعات مجلس الإدارة، ولكن، انطلاقا من روح التكامل وتعزيز الروابط الرسمية، ينبغي عدم ترك هذه المهمة لمجلس الإدارة، بل ينبغي إنجازها من قبل كيان النيباد إلى جانب وحدة التنسيق التابعة للنيباد في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ز) **أمانة النيباد لدعم لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ، ومجلس النيباد:**

اقترحت الدراسة أيضا إنشاء أمانة للنيباد لدعم مجلس النيباد ولجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ. ولكن طالما أن الدراسة تقترح بأنه ينبغي أن يكون موقعها داخل مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن وحدة تنسيق النيباد في مكتب الرئيس والموظف التنفيذي الرئيسي هما اللذان ينبغي عليهما تشكيل الأمانة التي تخدم مجلس النيباد ولجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ.

ح(**تسمية كيان جديد:**

لم يأخذ مشروع الدراسة في الاعتبار المقرر الصادر عن المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الأفريقي بتحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة للاتحاد الأفريقي وإمكانية النزاع والارتباك الذي يمكن أن ينشأ عن وجود سلطة تمتلك سلطة. وقد تمت التوصية بأنه ينبغي على مشروع الدراسة وضع مقترحات حول أسماء بديلة لكيان النيباد بغية تفادي الخلط مع سلطة الاتحاد الأفريقي القادمة.

ط) **الهياكل والبيئة التنظيمية:**

أثير عدد من أوجه القلق فيما يتعلق بالهياكل التنظيمية وهياكل الحكم المقترحة في مشروع الدراسة.

1- الهياكل التنظيمية لكيان النيباد – لم يعكس الهيكل التنظيمي للكيان الجديد الحاجة إلى تعاون وثيق بينه وبين مديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولم يكن هناك إدراك بأن الموظف التنفيذي الرئيسي سيتطلب عاملين شخصيين (طبقا لوصفه كمفوض)، أو الحاجة إلى وحدة مراسم مسؤولة عن مسائل المراسم في إطار الكيان الجديد، وإن مهمة وموقع وعدد العاملين المقترح لمختلف المكاتب، والإدارات/الأقسام داخل الكيان الجديد كانت أيضا في حاجة إلى إعادة النظر فيها بصورة دقيقة،

2-والهيكل المقترح لحكم النيباد – لم يوضح الروابط والعلاقات الرسمية مع أولئك المنصوص عليهم في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي- مجلس الممثلين الدائمين، والمجلس التنفيذي، كما أن عملية وجود روابط ضعيفة لم تتم تسويتها أيضا بصورة تامة. بل بالأحرى، عزز الهيكل التنظيمي ببساطة، الوضع الراهن الذي استمر بموجبه كيان النيباد متمركزا ككيان مستقل، ويستبعد هيكل الحكم للنيباد أي دور لمجلس الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي، ويستبعد أيضا رؤساء دول وحكومات آخرين لم يكونوا أعضاء في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ، ويخفض المؤتمر إلى مجرد مؤتمر للموافقة الروتينية ويصف لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنفيذ على أنها ناد شامل. وقد فشل مشروع الدراسة في أن يأخذ في الحسبان أن المقررات الخاصة بالإدماج قد طالبت بكيان للنيباد ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من هياكل الاتحاد الأفريقي وأداة لها.

ي) **تمويل كيان النيباد:**

إن مسألة التمويل المضمون، المبتكر والمستدام للكيان الوريث لم تتم معالجتها بصورة جيدة في مشروع الدراسة، على الرغم من أنها جانب أساسي من الاختصاصات. كما فشلت الدراسة أيضا في فصل الميزانية التشغيلية والميزانية البرنامجية لكيان النيباد والكيفية التي ينبغي بها تمويلها. بالأحرى، فإنها قد أيدت الوضع الراهن للمساهمات الطوعية التي لا يعتمد عليها.

ثانيا-1-2: **توصيات:**

طلب من الخبراء الاستشاريين إمعان النظر في التعقيبات المقدمة وإدماجها في تقرير الدراسة، وقد استرشد الخبراء الاستشاريون في القيام بذلك، بالتوصيات التالية:

أ) **الإدماج في مفوضية الاتحاد الأفريقي:**

ينبغي أن تمضي عملية إدماج النيباد على الأساس القانوني بإدماجها في هياكل وعمليات مفوضية الاتحاد الأفريقي وهو ما يتمشى مع المقررات التي تفوض إدماجها ودور مفوضية الاتحاد الأفريقي كالهيكل الرئيسي والأساسي الذي يوحّد الاتحاد.

ب) **الإطار القانوني:**

1) ككونه برنامجها بدلا عن جهاز تابع للاتحاد الأفريقي، فإن الكيان الجديد للنيباد ينبغي إنشاؤه عن طريق مقرّر يحدد بصورة واضحة تفويضه الجديد ودوره ومسؤولياته وهيكل حكمه، وتقديم تقارير بشأن العلاقات والروابط الرسمية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك مديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر). وينبغي تزويده بالقدرة القانونية على إنجاز تفويضه في بلده المضيف،

علاوة على الحقوق والامتيازات والقدرة على إبرام اتفاقيات مع المنظمات المحلية والدولية،

2) وعلى ضوء ما ورد أعلاه، فإن من الموصى به أن يتم إبرام الاتفاقية الجديدة للاستضافة لتعكس التغيرات الممنوحة عن طريق المقرر.

ج) **الدور والقيمة المضافة لكيان النيباد مقابل مفوضية الاتحاد الأفريقي**

1) يجب أن يكون دور كيان النيباد متميزا عن ذلك الخاص بمفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك لتفادي الازدواجية في المهام. وينبغي، في هذا الصدد، أن يكون كيان النيباد "مجموعة من الخبراء" على صعيد السياسة والبرامج، يدعم ويكمل السياسات والبرامج والأنشطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، علاوة على تنسيق عملية تنفيذ سياسات وبرامج مفوضية الاتحاد الأفريقي على الصعيدين القطري والإقليمي. سيتمشى هذا أيضا التوصيات الصادرة عن فريق مراجعة الاتحاد الأفريقي عن عام 2008، يكون بموجبها كيان النيباد – جزءا من عملية إدماجها في مفوضية الاتحاد الأفريقي – أداة تابعة للمفوضية. وينبغي أن يتضمن هذا الدور أيضا مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي على ترجمة أبحاث وأعمال القيمة المضافة المشتقة من كيان النيباد، إلى سياسات وبرامج ومشروعات، وسيتطابق هذا مع دور النيباد كبرنامج تابع للاتحاد الأفريقي، تكمن بموجبه المساءلة النهائية عن برنامج التنمية في القارة، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وليس مع كيان النيباد،

2) إن القيمة المضافة للكيان الجديد والبيئة الملائمة التي ينبغي أن يشغلها لتكملة دوره "كمجموعة خبراء" تشمل ما يلي:

- **التيسير والتنسيق:**

– دعم عملية تنفيذ سياسة وبرامج مفوضية الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الوطني والإقليمي،

- ضمان أن تكون الحكومات وأصحاب المصلحة المحليون مزودين ومنظمين لتولي الإشراف على سياسات وبرامج ومشروعات الاتحاد الأفريقي،
- تحديد ومعالجة الثغرات في عملية التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.

- **<u>إقامة الشراكات وتعبئة الموارد</u>:**

- القيام، عن طريق المتابعة والرصد، بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي حيث أنها تقود وتنسق انخراطها السياسي مع الشركاء الإنمائيين مثل مجموعة الـــ20، ومجموعة الثماني، وأفريقيا – الهند، وأفريقيا – تركيا، وأفريقيا – الصين،
- دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال المبادرات المشتركة، لتعزيز قيام الشراكات على مختلف المستويات – المستوى الدولي، مستوى الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص،
- تعبئة الموارد لتنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية والقارية،
- القيام – بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي – بدعم وتنظيم منتديات شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف مثل منتدى الشراكات لأفريقيا.

- **<u>التأييد</u>،**

- التأييد والمساعدة لغرس رؤية ورسالة وسياسة وبرامج الاتحاد الأفريقي ومدى ملاءمتها بين سلسلة واسعة من أصحاب المصلحة الأفريقيين (المجتمع المدني، القطاع الخاص، السلطات المحلية، البرلمانيين، الوزارات، المدارس، والمؤسسات الأكاديمية).

د) **<u>لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد:</u>**

1 ينبغي على هذه اللجنة توفير تدخل سياسي رفيع المستوى لرفع صورة أفريقيا وبرنامجها لدى بقية العالم، وإزالة العوائق التي تؤثر على تنفيذ

سياسات ومشروعات مفوضية الاتحاد الأفريقي وتنفيذ الالتزامات الدولية بشأن التنمية الأفريقية،

2 تقديم تقرير بشأن أنشطة كيان النيباد إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق الممثلين الإقليميين في اللجنة،

3 ينبغي تعزيز التمثيل في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، وذلك بالطرق التالية:

- ينبغي على لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد الاحتفاظ – كما هو محدد حاليا – بمنصب رئيسي واحد ونائبين للرئيس نظرا للعضوية المتزايدة والسعي إلى تعزيز مشاركة القادة الأفريقيين في عملية النيباد،
- ينبغي أن يضم تشكيلة عضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، البلدان الخمسة (5) الرائدة، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي (خلال فترة ولايته) ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبلدان لأعضاء في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، وذلك طبقا للمقرر الصادر عن المؤتمر الحادي عشر للاتحاد الأفريقي في يوليو 2008،
- ينبغي أن يكون التناوب على العضوية بالنسبة للبلدان الأعضاء في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد (ما عدا الجزائر، ومصر، والسنغال، ونيجيريا وجنوب أفريقيا) في كل عام،
- ينبغي إقرار نظام التناوب بدون ولايات ثانية إلى حين أن تكون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد خدمت في اللجنة، وهذا من شأنه تعزيز الشمولية والمجال المتوازن للعمل،
- ينبغي تخصيص مسؤوليات قطاعية للبلدان الخمسة الرائدة لضمان مشاركة عملية وتنسيق فعال، وتوجيه إستراتيجي مباشر ومساءلة

وتماسك مستمرين من جانب القادة الأفريقيين، بأنشطة النيباد التابعة للاتحاد الأفريقي،

- ينبغي الاحتفاظ بصفة المراقب للمجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي المعترف بها، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومكتب المستشار الخاص لأفريقيا التابع للأمم المتحدة. وينبغي منح صفة المراقب أيضا للمؤسسات المالية الثلاث للاتحاد الأفريقي، وعلى وجه الخصوص، بنك الاستثمار الأفريقي، بمجرد إقامته، علاوة على البرلمان الأفريقي.

4 ينبغي على الموظف التنفيذي الرئيسي لكيان النيباد أن يعمل كأمين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، ويعمل في تعاون وثيق مع وحدة تنسيق النيباد التي تقع في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

هـ) <u>الروابط الرسمية بين كيان النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي:</u>

إن الآلية المقترحة لضمان علاقات عمل رسمية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيان النيباد، وبصفة خاصة لتنسيق ومواءمة البرامج، والعمل المشترك والتعاون والإشراف على كيان النيباد من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي علاوة على مدخلات مفوضية الاتحاد الأفريقي في برنامج عمل كيان النيباد، هي كما يلي:

- مشاركة النظراء القطاعيين للنيباد في اجتماعات إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي – من مدخلات مرفق "الفيسات"، أو الاجتماعات الشهرية بين مديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي ونظراء النيباد – عن طريق "الفيسات" أو زيارات نظراء النيباد إلى المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يشمل شكل الاجتماعات على نبذة محدثة للأنشطة

القطاعية من قبل مديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي ونظراء النيباد، على التوالي:

- ينبغي على رؤساء أقسام النيباد تقديم تقارير منتظمة إلى المفوضية، عن طريق مديري المديريات،
- ينبغي أن يكون هناك تنظيم لتسمية المجالات القطاعية للنيباد مع تلك الخاصة بالمفوضية،
- ينبغي إنشاء لجان قطاعية لكل قطاع، مع اختصاصات، وينبغي أن تتكون العضوية من: مفوضي/مديري الاتحاد الأفريقي، والرؤساء القطاعيين من كيان النيباد، والرؤساء/المديرين القطاعيين من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وينبغي تقديم أعمال اللجان القطاعية إلى مجلس النيباد للموافقة المطلوبة، وللعلم.

و) <u>تشكيل مجلس لكيان النيباد لمراقبة عملياته وضمان المساءلة ودعم أعمال لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد:</u>

1) ينبغي تشكيل مجلس النيباد لضمان تنفيذ برنامج النيباد على أن يلتزم كيان النيباد بالمقررات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي،
2) ينبغي أن يتكون هذا المجلس من التالي:
   - جميع مفوضي مفوضية الاتحاد الأفريقي،
   - ينبغي أن يعمل الموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد كأمين للمجلس،
   - ومن الدول الأعضاء، الوزراء الذين يعملون حاليا والذين لديهم إمكانيات الوصول إلى رؤساء دولهم أو حكوماتهم، والذين هم أيضا في موقف يمكِّنهم من الحديث بصورة رسمية عن بلدانهم،
   - والموظفين التنفيذيين الرئيسيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية،

ينبغي أن يتم تولى التحضير لاجتماعات المجلس في تعاون وثيق من قبل كيان النيباد ووحدة تنسيق النيباد في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وينبغي على المجلس العمل مع كيان النيباد و مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد خطته الإستراتيجية والميزانية التشغيلية للكيان الجديد. وينبغي على المجلس الموافقة على الخطة الإستراتيجية وخطط العمل السنوية (التي تشمل أنشطة البرامج والمشروعات)، والميزانيات التشغيلية والبرنامجية لكيان النيباد بعد موافقة لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي على خطته الإستراتيجية.

ز) **تسمية الكيان الجديد:**

ينبغي إعادة تسمية التسمية السابقة للكيان الجديد إلى "وكالة النيباد: وهي برنامج ومجموعة خبراء تابعة للاتحاد الأفريقي". وسوف يوضح هذا بجلاء التفويض الممنوح للكيان الجديد وملكية الاتحاد الأفريقي له.

ح) **الهياكل التنظيمية وكيان النيباد:**

ينبغي على الهيكل التنظيمي للكيان الجديد أن يأخذ ما يلي في الاعتبار:

- ينبغي تنظيم الهياكل مع تفويض ومهام الكيان الجديد، مع استخدام الهيكل المقترح في الدراسة كنقطة بداية،
- ينبغي على إدارة التخطيط الإستراتيجي في مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تكون لديها مدخلات في الهيكل النهائي لتفادي الازدواجية،
- ينبغي أن يكون لدى الموظف التنفيذي الرئيسي عاملون شخصيون طبقا لوضعهم المساوي لذلك الخاص بمفوض في مفوضية الاتحاد الأفريقي

(1 مساعد خاص ومستشارين اثنين على الدرجة م5 ومساعد شخص واحد على الدرجة م3)،

- إدارة الشؤون القانونية – ينبغي 1) أن تفحص جميع الاتفاقيات مع الأطراف الثالثة، و2) أن تساعد في تفسير قواعد وأحكام الاتفاقيات التي يشارك فيها كيان النيباد،
- قسم الاتصالات والعلاقات الخارجية – ينبغي 1) أن يكون موقعه في مكتب الموظف التنفيذي الرئيسي لكيان النيباد،
- قسم إدارة المنح – ينبغي عليه إدارة المنح، ولكن ينبغي على لجنة تحت رئاسة الموظف التنفيذي الرئيسي أن تصرح بالمنح مع القسم،
- المشتريات – ينبغي على الكيان الجديد إقرار كتيب المشتريات الخاص بالاتحاد الأفريقي لجميع أشكال المشتريات،
- وينبغي تنظيم وضع درجات الموظفين مع نظام وضع الدرجات في مفوضية الاتحاد الأفريقي،

ط) **<u>تمويل كيان النيباد:</u>**

1) الميزانية التشغيلية – ينبغي أن يكون التمويل الأساسي مستمدا من مصادر التمويل القانونية عن طريق الدول الأعضاء، مع ميزانية يتم إعدادها على نحو مشترك من قبل كيان النيباد ومجلسه وتقديمها إلى المجلس للموافقة والتوصية بها في الختام إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، والمؤتمر للموافقة والاعتماد بصورة نهائية. وينبغي أن تكون الميزانية جزءا من ميزانية الاتحاد الأفريقي الشاملة التي ينبغي أن تمر عن طريق لجنة الممثلين الدائمين للعلم، قبل المؤتمر، ولكن لا تتم دراستها من قبل لجنة الممثلين الدائمين (حيث أنه قد تمت دراستها من قبل مجلس النيباد)،

2) الميزانية البرنامجية – ينبغي تكملة التمويل الأساسي من مصادر أخرى، وينبغي على النيباد التخطيط مقدما، والحصول على التعهدات من الشركاء قبل سنة مقدما وتقوم من ثم بإعداد ميزانيتها البرنامجية قبل سنة مقدما،
3) ينبغي على البلد المضيف توفير المكاتب ولا ينبغي أن تكون بالتالي جزءا من التكاليف الإضافية.

ي) **تعبئة الموارد:**

1) ينبغي على كيان النيباد أن لا يركز فقط على تعبئة الموارد خارجيا، بل ينبغي عليه أن يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد المحلية لتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والإقليمية والقارية عن طريق المصادر التالية:
   - القطاعات الأفريقية الخاصة،
   - الشركاء الإنمائيين والاستثمار الأجنبي المباشر،
   - المنح الخاصة،
   - الهبات.

ك) **نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي:**

ينبغي إقرار نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي التالية من قبل كيان النيباد في مجموعها:

- نظم ولوائح عاملي الاتحاد الأفريقي،
- النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي،
- كتيب المشتريات للاتحاد الأفريقي،
- وصيغة الاتحاد الأفريقي للمساهمات المقدرة لمساهمات الدول الأعضاء في الميزانية التشغيلية لكيان النيباد.

ل) **الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد:**

1) ينبغي إعداد الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد بتعاون وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارتها المعنية بالتخطيط الإستراتيجي، وتخطيط السياسة، والرصد والتقييم وتعبئة الموارد،
2) لا ينبغي أن تكون الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد وثيقة منفصلة ومستقلة، بل ينبغي أن تكون لديها روابط مباشرة بالخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي ومقررات الاتحاد الأفريقي،
3) ينبغي إعداد الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد بعد الموافقة على الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي واعتمادها،
4) ينبغي أن يكون لدى اللجان القطاعية مدخلات في إعداد الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد،
5) ينبغي تقديم الخطة الإستراتيجية لكيان النيباد إلى مجلس النيباد للموافقة، والتوصية بها إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد والمؤتمر للموافقة النهائية من خلال لجنة الممثلين الدائمين، للعلم.

م) **وحدة تنسيق النيباد في مكتب الرئيس:**

1) نظرا لوجود هذه الوحدة، وكونها وسيلة لتعزيز الروابط الرسمية بين المفوضية وكيان النيباد، فإن هذا التقرير يوصى بأن توكل إلى وحدة التنسيق في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، مهمة القيام – بالتعاون مع الموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد – بالتحضير لاجتماعات مجلس النيباد ولجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد (إن ظلت هذه اللجنة باقية) كما ينبغي أن تعمل أيضا كوسيلة يتم عن طريقها نقل التقارير والمقررات إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد أو عملية المؤتمر (التي تشمل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي).

ن) **خارطة الطريق لعملية الإدماج:**

1) يوصى التقرير بأن عملية إدماج النيباد بصورة تامة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي ينبغي أن تكتمل خلال عام واحد من اعتماد هذا التقرير، وهذا من شأنه أن يمكّن من تنظيم سلسل لأنشطة وعمليات النيباد مع تلك الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وينبغي استخدام خارطة الطريق المحددة في الدراسة كأساس، وتعديلها طبقا لذلك.

ثانيا 2: **إنجازات لإدماج حتى الآن:**

إلى حين استكمال الدراسة الخاصة بإدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، تم القيام بتولي عدد من أنشطة الإدماج في مجالات يمكن أن تحقق مكاسب سريعة ويمكن إنجازها عبر إطار زمني قصير. ولقد تم منذ المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الأفريقي في يناير 2009، تحقيق الإنجازات التالية التي تشمل، ضمن أشياء أخرى:

1) تولى الموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد مهامه في مارس 2009،
2) زيارة موظفي أمانة النيباد للشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية إلى المفوضية وإداراتها المعنية بالبرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، والشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية،
3) الاعتماد الرسمي لأمانة النيباد كمنظمة دولية ومكتب تابع للاتحاد الأفريقي في جمهورية جنوب أفريقيا،
4) تم تطبيق الوضع الدبلوماسي والقانون على أمانة النيباد في جمهورية جنوب أفريقيا،
5) استعمال شعار الاتحاد الأفريقي إلى جانب شعار النيباد بالنسبة لكافة الاجتماعات وعمليات التوثيق،
6) استعمال علم الاتحاد الأفريقي،

7) تسليم صورة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أمانة النيباد في جمهورية جنوب أفريقيا،
8) شكل لعقود قصيرة الأجل لأمانة النيباد تم وضعه بصورة مشتركة بينها وبين مفوضية الاتحاد الأفريقي،
9) خطة عمل تم وضعها لتصفية الإجراءات المالية والإدارية من بنك التنمية للجنوب الأفريقي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد،
10) بدأ العمل حول إقرار أمانة النيباد لإجراءات إدارة السفر في مفوضية الاتحاد الأفريقي،
11) تم إقرار نظام السجلات ونظام الاتصالات والمراسلات الداخلية للاتحاد الأفريقي من قبل أمانة النيباد،
12) وبدأ العمل حول إقرار إجراءات مراجعة الحسابات الخاصة بالاتحاد الأفريقي.

ثالثا- **التحديات:**

على الرغم من التقدم المحرز في إدماج النيباد في الاتحاد الأفريقي، إلى حين استكمال الدراسة، وما يلي من إكمال لها، يبقى هناك عدد من التحديات، التي يمكن، إن لم تتم معالجتها، أن تقوض وتوقف عملية الإدماج، وتشمل هذه ما يلي:

أ) **دور لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد والهياكل الموازية لرفع التقارير:**

إن الحفاظ على لجنة رؤساء الدول و الحكومات المعنية بتنفيذ النيباد كهيكل للحكم، يتقدم إليه كيان النيباد بأنشطته، ويعمل كجهاز الموافقة النهائية لكيان النيباد، هو ضد روح الإدماج ويخلق هيكلا موازيا لرفع التقارير إلى لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر. وإن الآثار المترتبة على الحفاظ بلجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، هي أنه لا يمكن احتواؤها بطريقة تخلق روابط

رسمية وتقارب ما بينها وهياكل الحكم المحددة في القانون التأسيسي، دون خفض المؤتمر إلى مؤتمر يصدر مقررات للقانون التأسيسي دون تفكير، أو لتلقي لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي لوثائق للعلم، ويتم من ثم استبعادها أيضا من عمليات الإشراف وصنع القرار. وسيستبعد هذا في الواقع أيضا مشاركة دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأفريقي، ليست في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، ولكن في تنفيذ ومراقبة برنامج وكيان النيباد. هذا فضلا عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضيها الذين لديهم – بصفتهم مسؤولين منتخبين – مسؤولية نهائية عن تنفيذ التفويض الممنوح لهم وبرنامج التنمية في القارة.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد سعى إلى طرح توصيات لتعزيز لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد، فإنه لا ولن يمكنها التغلب تماما على مسألة رفع التقارير بصورة موازية، إن تم التأكيد عليها، سوف تستمر في تعزيز الارتباكات الحالية أو في إمكانية تضخيمها، حول البنية المؤسسية والسلطة النهائية بشأن إدارة برنامج وكيان النيباد. ومن غير الممكن إدماج النيباد بصورة جزئية في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي دون إدماجها والتزامها التام بهياكل الحكم المحددة في القانون التأسيسي. وبصفته برنامجا للقارة، ينبغي أن لا تخضع لعمليات منفصلة، بل ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تشعر بأن لديها الملكية احتياطيا. إن التفويض الخاص بإدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي هو دليل واضح على أنه لا ينبغي النظر إليها على أنها مستقلة عن هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. ويجب على أية مقترحات متعلقة بإكمال إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي أن تأخذ في الحسبان ما ورد أعلاه.

ومن أجل المصلحة المثلى للقارة، والسلامة المؤسسية للاتحاد وروح الإدماج، فإن هذا التقرير يحث الدول الأعضاء على النظر في أمر بتقاريره ويكون مسؤولا

لديه. وإن الآثار المترتبة على هذا تكون هي أنه سيساعد في ضمان الالتزام والوضوح والتنفيذ الملموس والرصد والمراقبة بصورة فعالة من مقبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وسيوضح للشركاء الإنمائيين الداخليين والخارجيين أن عملية إدماج النيباد هي ملك تام للاتحاد الأفريقي كما أنه سيساعد أيضا في ضمان أن النيباد – بصفتها برنامجا وكيانا – تلقى التقدير والرسوخ في جميع الدول الأعضاء.

ب)**مواءمة البرامج مع مفوضية الاتحاد الأفريقي:**

إلى حين استكمال الدراسة حول إدماج النيباد في الاتحاد الأفريقي، تم بذل الجهود لمواءمة البرامج والأنشطة بين أمانة النيباد ومديريات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولكن ظل التقدم حول هذا الأمر بطيئاً. وبغية التعجيل بالإدماج التام للنيباد في الاتحاد الأفريقي، وتعزيز العمل المشترك، والتعاون، والتنسيق وخفض التداخل والازدواجية، فإن هذا التقرير يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد أو الكيان الجديد إلى تطبيق كافة الجهود للعمل بصورة عاجلة حول هذا الأمر.

ج) **المراجعة المالية ومراجعة الموارد البشرية، والبرنامجية:**

علما بالاستقلال الذي كان لدى أمانة النيباد في عملياتها، وعدم التنظيم بين نظمها ولوائحها المالية والمتعلقة بالموارد البشرية وتلك الخاصة بالاتحاد الأفريقي، فإن الاتحاد الأفريقي قد لا يدرك تماما الفحوى الكلي للجهاز الذي يقوم باستقباله. وعليه، فإن هناك حاجة إلى أن تخضع أمانة النيباد لمراجعة تامة لمحتوياتها المالية والخاصة بالموارد البشرية، والبرنامجية. وإذا ما تم قبول هذا، فينبغي منح المفوضية الصلاحية لتعيين مراجعي الحسابات.

رابعا- **طريق المضي قدماً:**

فيما يتعلق بطريق المضي قدماً، يوصى هذا التقرير بأن يتم إنشاء كيان النيباد خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو/يوليو 2009. كما أنه يدعو أيضاً مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو/يوليو إلى دراسة وإقرار التوصيات المحددة في هذا القرير. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد هذا التقرير على الحاجة إلى معالجة مسألة رفع التقارير بصورة موازية لتعزيز التماسك والشمولية حول إدارة وتنفيذ أنشطة وبرامج النيباد.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/509 (XV) A

تقرير عن الاجتماع الأول للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)

—

5 يوليو 2009

أديس أبابا – إثيوبيـــا

أولاً – مقدمة:

1. انعقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) في 5 يونيو 2009 بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في أعقاب اجتماع لجنة الممثلين الدائمين في 2 يونيو 2009 الذي كلفت فيه اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد باستعراض مشروع الدراسة حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي ورفع تقرير عن ذلك إليها.

ثانيا – الحضور:

2. حضر الاجتماع أعضاء اللجنة الفرعية وغير الأعضاء التالية أسماؤهم:

الأعضاء: الجزائر، بنين، تشاد، والجماهيرية العظمى، مالي، موريشيوس، وموزمبيق، ونيجيريا، رواندا، أوغندا، السنغال، جنوب أفريقيا.

غير الأعضاء، أنجولا، ليسوتو وزيمبابوي.

ثالثا – الافتتاح:

3. قبل مناقشة التقرير استفسر بعض الأعضاء من الرئيس عن سبب حضور غير الأعضاء في الاجتماع وخاصة عن دورهم. في الرد على ذلك، أبلغ الرئيس الاجتماع بأن مشاركتهم تستند إلى المذكرة الشفهية من مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي أشارت إلى أن الاجتماع سيكون مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نظراً لأهمية الموضوع. واختتم بأن مثل هذه الدعوة ستتم في المستقبل بالتشاور مع الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية.

4. افتتح الاجتماع رسمياً سعادة السيد/ بيباني، سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية فشكر في ملاحظاته الافتتاحية أعضاء

اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد الحاضرين في الاجتماع. واشار السيد السفير إلى أن الدراسة حول إدماج النيباد قد تم التكليف بها عقب انتهاء قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2003 مابوتو، والتي طلب فيها من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات بشأن إدماج النيباد بتفعيلها والعمل على إدماجها في هياكل الاتحاد الافريقي وعملياتها. كما أشار أيضاً إلى أنه قد تم التأكيد مجدداً على ذلك المقرر خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالنيباد وقمة الاتحاد الأفريقي العاشرة المنعقدة في يناير/ فبراير 2008 والمقرر ASSEMBLY/AU.DEC.191 (X) الذي تم بموجبهما تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشروع الفوري في إدماج النيباد وعلى وجه السرعة. كما ذكر السيد السفير أن قمة الاتحاد الأفريقي الثانية عشرة المنعقدة في يونيو/ يوليو قد دعت إلى إكمال هذه الدراسة في وقت مبكر لعرضها على مؤتمر قمة الاتحاد في يونيو/يوليو 2009. وفي ختام ملاحظاته، دعا السيد/ السفير أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد إلى تركيز مناقشاتهم على التوصيات التي خرجت بها الدراسة بقصد الوصول إلى تعليقات تثرى التقرير عن مشروع الدراسة.

رابعاً – <u>تشكيلة اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد:</u>

5. تتألف اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد مما يلـــي:

<u>هيئة المكتب:</u>

1 - جنوب أفريقيا (الرئيس)

2- الجزائر (النائب الأول للرئيس)

3- السنغال (النائب الثاني للرئيس)

4- رواندا (النائب الثالث للرئيس)

5- الكاميرون (المقـــرر).

أعضاء اللجنة:

1 -	الغرب	بنين، مالي، نيجيريا، السنغال.
2 -	الشمال	الجزائر وليبيا.
3 -	الشرق	موريشيوس، رواندا، أوغندا.
4 -	الجنوب	موزمبيق، جنوب أفريقيا، زامبيا
5 -	الوسط	الكاميرون، تشاد، الكونغو.

خامسا: اعتماد جدول الأعمال:

6. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

1 - افتتاح الاجتماع.

2 - اعتماد جدول الأعمال.

3 - بحث التوصيات الواردة في مشروع الدراسة حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

4 - ما يستجد من أعمال.

5 - الجلسة الختامية.

سادساً- الوقائع:

7. أشاد أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالنيباد بالخبراء المكلفين لمبادراتهم وجهودهم التي بذلوها في سبيل إعداد الدراسة في وقت قصير. غير أن الاجتماع أبدى الملاحظات التالية:

1 - لم يأخذ التقرير في الاعتبار جميع مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن إدماج النيباد (مقررات مابوتو والجزائر العاصمة) كجزء من الخطوط التوجيهية في إجراء الدراسة.

2 – يبدو أن التقرير يستند إلى افتراضات خاطئة فيما يتعلق بمهام وصلاحيات النيباد وعليه كانت التوصيات خاطئة.

3 – يحظى الخبراء الاستشاريون وصلاحياتهم في اقتراح بعض التوصيات

8. أشير كملاحظة عامة إلى استناد عدد من التوصيات إلى فهم خاطئ بصدد النيباد، واقترح أن معظم هذه التوصيات بحاجة إلى أن يراجعها الخبراء قبيل استكمال الدراسة. ووافق المجتمعون على التركيز على التوصيات الواردة في مشروع تقرير الدراسة. وقد سمح لأعضاء اللجنة الفرعية بتناول تفاصيل التقرير، لاسيما حيثما كانت هناك حاجة لإيراد المرجع.

سابعاً – بحث التوصيات الواردة في مشروع الدراسة حول إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي:

سابعا:1 القسم الثالث لصلاحية والإطار القانوني لهيئة التخطيط والتنسيق المعنية بالنيباد:

ألف–1 **التوصية1:** إنشاء هيئة التخطيط والتنسيق بالنيباد باعتبارها جهازاً فنياً للاتحاد الافريقي يعهد إليه بترجمة رؤية الاتحاد الإنمائية، وسياساته العامة واستراتيجياته في هذا الصدد في المشاريع القارية والإقليمية من خلال مراعاة التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين فيه. وإقامة الشراكات مع المؤسسات الرئيسية وحشد الموارد.

مناقشة:

9. درس الاجتماع التوصية الواردة أعلاه وأبدى الملاحظات التالية:

1) يتعين أن ينطوي إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي على إضفاء قيمة مضافة من خلال مواءمة البرامج والأنشطة التي تستند إلى قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد.

2) لوحظ بأنه لم يكن يتعين إيراد التوصية أعلاه كتوصية بما أنها مقرر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

3) لم تأخذ التوصية بالحسبان المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي يوصي فيه بإدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، بل أنها توصي بإنشاء هيكل مواز.

4) لم يأخذ مشروع الدراسة في الاعتبار مقرر الاتحاد الأفريقي الذي صدر مؤخراً بتحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة. ومن ثم، فإن تحويل النيباد إلى سلطة سيؤدي إلى الالتباس.

5) حتى في حال تغيير التسمية من سلطة، لم يذكر التقرير بوضوح ما سيؤديه الكيان الجديد علاوة على ما اضطلعت به مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل لإضفاء القيمة على عمل المفوضية، والذي يهدف إلى الحد من الازدواجية والتداخل في أنشطة وبرامج مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد.

6) لا ينبغي أن يكون الكيان الجديد مجرد جهاز فني، بل يتوخى أن يكون مكملاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بوضع السياسة.

7) دارت المناقشة حول ما إذا استهدفت لصلاحية إدماج النيباد في الاتحاد الأفريقي أو في مفوضية الاتحاد الأفريقي. واستناداً إلى مقررات الاتحاد الأفريقي التي شكلت جزءاً من الوثائق الداعمة خلال الاجتماع، لوحظ أن عدداً من تلك المقررات كانت تشير على إدماج النيباد في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

8) ينبغي أن تبين الدراسة بإسهاب السمات التالية أدناه للكيان الجديد لتوضيح ما سيؤديه، والكيفية التي سيدعم بها مفوضية الاتحاد الأفريقي بالرغم من أنه كيان قائم بذاته:

1 – إضفاء القيمة.

2 – وضع السياسات العامة.

3 – تحديد صلاحيات ومهام الكيان الجديد بوضوح دون تداخل أو ازدواج مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

9) ينبغي كذلك أن يورد نص التقرير ضمن الإشارة على المشاريع التي سيضطلع الكيان الجديد بمدارستها وتنسيقها في صفحة 62 منه، ذكراً لتلك المشاريع ذات البعد الاقاليمي.

الخلاصة:

10. رفض الاجتماع هذه التوصية بحجة ان الاقتراح هو مقرر قد صدر عن قمة الاتحاد الأفريقي. غير أنه تمت التوصية بأنه يجب ان تأخذ الدراسة في الاعتبار مقررات الاتحاد الافريقي السابقة بتحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة. وفي هذا الصدد، تمت التوصية أيضاً بأنه يجب البحث عن تسمية جديدة للكيان الجديد – ربما استبدال "السلطة" بـــ"الوكالة" أو أي اسم تتفق عليه القمة. فضلاً عن ذلك، طلب الاجتماع الايضاح حول الفرق بين السلطة والوكالة في حال الاتفاق على كلمة وكالة من قبل رؤساء الدول والحكومات.

ألف – 2 التوصية 2:

استعراض وإعادة تشكيل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما تركز على صوغ ورصد وتقييم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، ودعم عمليات هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق.

مناقشة:

11. ناقش المجتمعون التوصية أعلاه وأبدوا الملاحظات التالية:

1– لا تتطابق مع صلاحيات الدراسة القاضية بإدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

2- إن إعادة تشكيل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي سيسبق الارتباك في هذا الصدد. كما أن الدراسة لم تشر إلى الكيفية التي ستتم بها إعادة تشكيل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

3- تخطت الدراسة حدود صلاحياتها بتوصيتها بإعادة تشكيل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

4- كان من المتوخي أن تركز الدراسة وتوصي بوسائل عملية للتغلب على التداخل والتنافس بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيان النيباد.

5- يتعين أن تلتزم الدراسة بتعزيز المواءمة بين كيان النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي كما هو مشار إليه في الفقرات الداعمة للتوصية.

6- ولا تتصف التوصية بالعملية، كما أنها لا تعمل على تعزيز عملية الإدماج إذ أن إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي لا يمكن إعادة تشكيلها في كل مرة يراد فيها إنشاء كيان أو جهاز جديد وحذف التوصية السابقة. إن التوصية غير عملية ولا تشجع التكامل حيث انه ليس من الممكن إعادة تصميم إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي في أي وقت يتم فيه إنشاء كيان أو جهاز جديد (إلغاء التوصية الأخيرة).

الخلاصة:

12. على ضوء ما ورد أعلاه، توصل المجتمعون إلى أن الخبراء الاستشاريين تعدوا حدود صلاحيتهم وعليه يجب أن تلغي التوصية الخاصة بمراجعة وإعادة تصميم إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

التوصية 3:

باء- 1 إنشاء هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق بموجب بروتوكول يتم اعتماده من قبل المؤتمر العام للاتحاد الأفريقي:

مناقشة:

13. بناء على التوصية المذكورة أعلاه أبدى المجتمعون التعليقات التالية:

1) أشار المجتمعون إلى أن النيباد ومنذ إنشائها تعتبر أحد برامج الاتحاد الأفريقي. وعليه، يكون إنشاء كيان جديد بموجب بروتوكول يحوله إلى جهاز لا يتفق مع عملية الإدماج.

2) يقترح المجتمعون إمكانية إنشاء الكيان الجديد بموجب مقرر يصدر عن الاتحاد الأفريقي.

3) أن النيباد لم يتم تصورها أو اعتبارها مؤسسة أو كياناً منفصلاً عن الاتحاد الأفريقي بل هي أحد برامج الاتحاد الأفريقي.

الخلاصة:

14. أوصى الاجتماع بإنشاء كيان للتخطيط والتنسيق بموجب مقرر تصدره قمة الاتحاد الأفريقي.

القسم 4: هيكل إدارة النيباد:

جيم -1 التوصية 1: إعادة تشكيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد لتصبح لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تكون لجنة دائمة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

مناقشة:

15. أبد المجتمعون فيما يخص إعادة تشكيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد والتعليقات التالية:

1) تعدى الخبراء الاستشاريون صلاحيتهم باقتراح تغيير تسمية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد.

2) كان يجب أن تنظر التوصية في كيفية تقوية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد من حيث عضوية وشمولية وملكية الدول الأعضاء لها تمشياً مع مقرر الجزائر ويجب أن تتفق مع المقرر رقم 11 الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي رقم 11 المنعقد في يناير عام 2008 الذي يوصي بتوسيع لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد من 20 إلى 25.

3) عدم الاتفاق مع مقترح كون الرئيس التنفيذي للنيباد عضواً بحكم المنصب في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد. غير أنه تمت التوصية بأن يعمل كأمين للجنة.

4) ليس للدراسة اساس قانوني يخولها تغيير تسمية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد.

5) عند تشكيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد تم الاتفاق على أن تظل كما هي بموجب مقررات الاتحاد الأفريقي.

الخلاصة:

16. في الختام رفض الاجتماع هذه التوصية.

جيم –2 التوصية 2: إنشاء مجلس لسلطة النيباد للتخطيط والتنسيق للإشراف على عملها وضمان اتسامها بالمساءلة ودعم عمل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مناقشة:

17. بعد المداولات حول التوصية أعلاه، أبدى المجتمعون التعليقات التالية:

1) لم يتفق المجتمعون على تشكيل المجلس المقترح. وعليه، اقترح أن تظل عضوية المجلس حسب رغبة الدول في ضوء اختلاف الجهات المختصة للنيباد من بلد لآخر.

2) أبدى بعض الأعضاء قلقهم حيال التشكيلة الحالية لإدارة النيباد التي شعروا بأنها قد تشوش عملية الإدماج خصوصا فيما يتعلق برفع التقارير. وتمت التوصية بأن تأخذ لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد علما بذلك. غير أنه تم التذكير بأن مقرر الجزائر قد بين بصورة جلية بأن الإدماج يجب ألا يغير التصميم الحالي للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ النيباد.

3) لا توجد حاجة لإنشاء المجلس إذ أن الأدوار التي يجب أن يلعبها المجلس شبيه بتلك التي تقوم بها لجنة رؤساء الدول والحكومات التي تعمل أصلا كمجلس. وعليه، أصبحت القيمة التي يمكن أن يضيفها المجلس موضعا للشك.

<u>الخلاصة:</u>

18. رفض الاجتماع التوصية باستبدال لجنة التنفيذ بالمجلس وفقا لمقرر الجزائر العاصمة، الفقرة 7 والتي تنص على ما يلي "يجب أن تستمر لجنة تسيير النيباد في مساعدة لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالنيباد خلال الفترة الانتقالية. ووفقا لمقرر الجزائر العاصمة يرى الاجتماع أن لجنة تسيير النيباد أو أي بديل لا يكون هيكلاً منفصلاً بعد الفترة الانتقالية (بعد عملية الإدماج). لوحظ أن تشكيل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالنيباد (قد تم على أساس أن مسؤولية لجنة التسيير سوف تنتقل إلى هذه اللجنة الفرعية في روح عملية الإدماج ويشمل ذلك إنشاء هيكل إداري واحد.

جيم 3 – <u>التوصية 3</u>: إنشاء أمانة للنيباد لدعم عمل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس إدارة سلطة النيباد للتخطيط والتنسيق.

جيم 4 – <u>التوصية 4</u>: الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج النيباد: تلخيص العلاقات المتداخلة.

مناقشة:

19. ناقش المجتمعون التوصيتين 3 و4 وقدموا الملاحظات التالية:

1) لوحظ أن التوصية رقم 3 تقع خارج نطاق الصلاحية المخولة للخبراء الاستشاريين وتشكل هيكلاً لا يتفق مع ما هو منشود في عملية الإدماج.

2) تنوه التوصية رقم 3 إلى أن النيباد هي أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي وتحتاج إلى أمانة. إذا تم دمج النيباد في مفوضة الاتحاد الأفريقي فلا يمكن أن تكون له هذه البنية.

3) وعلى مستوى مفاهيمي، يجب أن يكون هناك فهم مشترك بأن النيباد يتم دمجها في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي وإن إنشاء مجلس سيؤدي إلى اختلال في هذا الخصوص.

4) يجب مراجعة الهيكل التنظيمي ومواءمته مع العملية الحكومية المشتركة التي تجري داخل الاتحاد الأفريقي بحيث تتم تقوية الملكية والشمولية.

الخلاصة:

20. اتفق الاجتماع على رفض هذه التوصية بحجة تخطي الخبراء الاستشاريين حدود صلاحياتهم.

دال – القسم 5: الروابط بين أمانة النيباد وأصحاب المصلحة.

دال–1 التوصية 1: على سلطة النيباد للتخطيط والتنسيق وضع وتفعيل إطار للتنسيق والتعاون والربط الشبكي والاتصال مع أصحاب المصلحة.

مناقشة:

1) الاختلاف مع المقترح بأن تتعامل أمانة النيباد بدلاً من كيان النيباد الجديد مع أصحاب المصلحة. وعليه، أوصى المجتمعون بأن يربط الكيان الجديد مع

مفوضية الاتحاد الأفريقي وليس مع أصحاب المصلحة الآخرين مثلما اقترحت الدراسة.

2) يجب العمل على الهيكل بحيث تؤخذ التغييرات في عين الاعتبار.

3) يجب أن يركز التقرير على تقوية ملكية أكبر للنيباد عن طريق الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

4) يجب أن تركز الدراسة أيضاً على كيفية الحصول على مشاركة أكبر للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر في أنشطة النيباد، وفي هذا الخصوص، كيف يمكن ضمان ملكية الهياكل الجديدة مثل اللجنة الفرعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تم إنشاؤها حديثا بشأن النيباد.

5) يجب أن يهتم التقرير بصورة أكبر بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول كيفية تواصلهم مع الكيان الجديد وعلى الكيان الجديد تحسين ارتباطه مع أصحاب المصلحة هؤلاء.

6) وعلى التقرير وضع إطار لعلاقة العمل الرسمية بشكل واضح بين مفوضية الاتحاد الافريقي وكيان النيباد وكذلك كيفية تنظيم وتنسيق ودمج برنامج عملهما.

هاء– <u>التمويل</u>:

مناقشة:

1) يجب أن يأتي تمويل الكيان الجديد من خلال عمليات ميزانية الاتحاد الأفريقي (للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للميزانية، ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر).

2) يجب تغطية النفقات الأساسية/ التشغيلية للكيان الجديد من مساهمات كافة الدول الأعضاء.

3) يمكن أن يكون أحد أدوار اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن النيباد هو تحديد دور الكيان الجديد، خصوصا في مجال الإدارة المالية والمسائل الإدارية.

4) أن تعبئة الموارد والموارد المستدامة هي مسألة تحتاج إلى تحديد داخل المفهوم العريض للمصادر البديلة لتمويل الاتحاد.

5) تحتاج الدراسة على أن تكون مبدعة وأن تقترح سبل تعبئة للموارد من داخل القارة خصوصا من القطاع الخاص الأفريقي.

6) إن دمج النيباد في الاتحاد الأفريقي يجب أن يشمل التطبيق الكامل والتلقائي لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي وعمليات وإجراءات المراجعة في الاتحاد الأفريقي.

الخلاصة:

21. في الختام، تم الاتفاق على أهمية ربط المساهمات بالملكية. وتمت التوصية بأنه فور الإدماج، سوف تستخدم النيباد النظم المالية للاتحاد الأفريقي ونظم ولوائح المراجعة وكذلك الإجراءات.

هـ– خارطة الطريق:

مناقشة:

22. تبادل المجتمعون عدة وجهات النظر حول هذه المسألة وأبدوا الملاحظات التالية:

1) لم تعالج خارطة الطريق المسائل التي تتعلق بكيفية تحقيق عملية الإدماج مثلاً، لم تحدد خارطة الطريق صلاحيات ومهام وكيفية مواءمة البرامج والأنشطة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإضفاء الصبغة الرسمية على علاقات العمل بين المفوضية والنيباد، من بين أمور أخرى.

2) يجب أن تتضمن خارطة الطريق كافة مقررات الاتحاد الإفريقي بشأن الإدماج بدءا بقمة مابوتو.

3) يجب أن تكون هياكل النيباد متسقة مع قدر من الاستقلالية حتى تستطيع أن تنفذ صلاحياتها الجديدة بصورة واضحة.

4) يجب أن تتغير خارطة الطريق لتتضمن التعليقات من مختلف الشركاء.

5) يجب أن يكون دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في خارطة الطريق واضحا جداً.

الخلاصة:

23. تم الاتفاق على أن الأهم هو ضمان عمل كيان النيباد للتخطيط والتنسيق بشكل فعال مع القدرة على تنفيذ صلاحياته بوضوح. واتفق على أنه يجب إنشاء الهيكل وتطوير ملامحه.

8- ما يستجد من أعمال:

24. أعرب الأعضاء عن قلقهم فيما يخص استكمال الخبراء الاستشاريين للدراسة مع كافة التعليقات التي قدمت في الاعتبار وتقديمه إلى القمة الإفريقية القادمة في يونيو/ يوليو 2009. وفي هذا الصدد، اقترح قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد تقرير شامل اعتماداً على التعليقات الواردة تقدم إلى القمة مع تقرير الدراسة.

ثامناً – الجلسة الختامية:

25. شكر سعادة السفير "بيبان" كافة أعضاء اللجنة الفرعية على مساهماتهم وتعليقاتهم. ودعا الأعضاء إلى تحمل المسؤولية الجماعية عن تقديم تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالنيباد إلى لجنة الممثلين الدائمين.

26. طلب الاجتماع من المفوضية توضيح عملية رفع تقرير الدراسة إلى قمة الاتحاد الأفريقي وخاصة في ضوء تعليقات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالنيباد في تاريخ لاحق في الرد على ذلك، ذكر مفوض الشؤون الاقتصادية للاجتماع ان المفوضية ستعد تقريرا يستند إلى الدراسة والتوصيات الواردتين من أصحاب المصالح واللتين ستقدمان إلى القمة من خلال لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالنيباد. وهذا يتمشى مع مقرر رؤساء الدول والحكومات بشأن منح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي صلاحية إجراء الدراسة حول إدماج النيباد. غير أنه تم الاتفاق على تقديم تعليقات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالنيباد بصورة منفصلة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3644

Downloaded from African Union Common Repository